تمكين المرأة من إشغال المراكز القيادية

أ.د.عبد المنعم علي نجرس الحسني هبة عبد المحسن عبد الكريم جابر
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم الخدمة الاجتماعية

ملخص البحث
حاولنا في هذا البحث ، التعرف على معنى التمكين في أدبيات التنمية ، والوقوف على أبرز الإجراءات التمكينية للنهوض بالمرأة ، كما تطرقنا الى أهم المؤتمرات الدولية التي تناولت موضوع تمكين المرأة .
وفي سياق البحث في موضوع تمكين المرأة من إشغال المراكز القيادية ، حاولنا تشخيص الهدف من التمكين ، وقمنا بتوضيح العلاقة المترابطة بين التنمية البشرية وتمكين المرأة . كما تناول البحث الإشارة الى القرار (١٣٢٥) الذي صدر عن الأمم المتحدة والذي كان ضمن بنوده مشاركة النساء على كافة الأصعدة في صنع القرار.
على اننا أدركنا أن هنالك تحديات اجتماعية وثقافية وسياسية وأزمة قوالب نمطية تغلف واقع المرأة في العراق . لذا فإنها بحاجة لتمكين يتجه للداخل النفسي صوب تحسين تصوراتها عن ذاتها ، وآخر خارجي يتجه صوب تحسين تصورات المجتمع عنها .
وتوصلنا الى عدد من التوصيات والمقترحات لتغيير واقع المرأة والوصول بها الى واقع أفضل وأكثر إشراقاً عن طريق التعليم ، وتوجيه أفراد المجتمع الى أهمية مكانة المرأة ودورها في المجتمع . وغرس الثقة بالنفس لدى المرأة كي تكون واعية لحقوقها ولديها القدرة على المطالبة بتلك الحقوق .

Empowering Women to Occupy Leadership Positions

Prof. Dr. Abdul Mun'im Ali Al-Hasani Hiba Abdul Mohssan Abdul Kareem
University of Baghdad - College of Education for Women - Social Work Dept.

Abstract
In this research , we tried to identify the meaning empowerment in the development literatures , and inquire the most enabling prominent actions to promote women , as we considered the most important international conferences that take up the subject of women's empowerment .
In the context of research on the subject of empowering women to occupy leadership positions , we tried to diagnose the target of the empowerment , and we clarify the correlation between human development and empowerment of women , also the research touched on the decision (1325) issued by the United Nations , which includes provisions regarding the importance of women participation at all levels in the process of decision-making .
We realized that there are social , cultural and political challenges and stereotypes molds crisis encapsulating the reality of women in Iraq .
So , she needs enable that moves toward the psychological inside to improve her perceptions about herself , and another external that moves towards improving the society perceptions about her.
We have reached a number of recommendations and proposals to change the reality of women to reach a better and brighter reality by the means of education , and raise society awareness of the importance of women's status and her role in society , and instill self-confidence of women in order to be conscious of her rights and have ability to claim those rights .

المقدمة
إن الحديث عن تمكين المرأة يعني الحديث عن ثقافة مجتمع بأكمله... فالمجتمع يجب أن يفتح المجال أمام المرأة لتتمكن من إثبات ذاتها والإبداع وسط عالم يضج بالأحداث والقضايا والتحديات .
والأهم من هذا وذاك هو أن تنهض المرأة بنفسها ، فالمرأة بحاجة الى نضال خاص مع نفسها وإقناع الذات بأهمية قدراتها ، كي تتمكن بعد ذلك من التمتع بحقوقها المشروعة وعدم الرضوخ لهيمنة الرجل . لاسيما إن ثقافة القرون والعقود

المنصرمة المناهضة لحقوق المرأة ودورها في المجتمع جعلت المرأة لا تعي قدراتها الذاتية ، وبالتالي لا تطالب بحقوقها ، لذا عليها المطالبة بمبدأ تكافؤ الفرص كما عليها ان تمتلك إرادة واعية كي تتمكن من تعزيز قدراتها على نحو ايجابي . ويبدأ تمكين المرأة بتوسيع نطاق الفرص والخيارات المتاحة لها والتسلح بعناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في المجتمع ، كي تتمكن من المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وأنها بالتالي تستحق أن تقف على قدم المساواة مع الرجل ، ولهذا ينبغي القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها عبر توفير الوسائل التي تضمن نجاح مشاركتها في التنمية وتعزيز مكانتها في المجتمع ، وإزالة كل المعوقات التي من شأنها عرقلة اندماجها في العملية التنموية الشاملة ، اعتماداً على قدراتها الذاتية على وفق استراتيجيات ذات برامج عملية وأهداف متكاملة . وبذلك تعد المرأة الفاعل الأبرز في عملية التمكين ، الذي هو تمكين لها . والتمكين هو عملية تكاملية بين الدولة والمجتمع بما فيهِ منظمات المجتمع المدني ، وهكذا طغى مفهوم التمكين بجوانبهِ المتعددة على أدبيات التنمية الخاصة بالمرأة منذ منتصف التسعينات وتحديداً في مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ .

وإنطلاقاً مما سبق فقد اشتمل هذا البحث على تعريف التمكين ، وأبرز الإجراءات التمكينية للنهوض بالمرأة ، مع الإشارة الى أهم المؤتمرات الدولية التي تناولت موضوع تمكين المرأة ، وتوضيح العلاقة بين التنمية البشرية وتمكين المرأة.

مشكلة البحث :-

تواجه المرأة في عصر الأزمات ، لاسيما في المجتمعات المأزومة ، مجموعة تحديات تحاول أن تحط من قدرها وقدرتها على إثبات ذاتها ، وعلى مواجهة متطلبات الحياة ، وأن تصنفها ضمن الفئات الهشة في المجتمع .

لذا فإن تمكين المرأة - هو صمام الأمان للدخول في برنامج واضح المعالم يعمل على تطوير إمكانياتها ، ويحارب التمييز ضدها ويعمل على توضيح مطالبها بشفافية وديمقراطية ، لتكون قادرة على المشاركة في عملية التنمية .

أن عملية تمكين المرأة من إشغال المراكز القيادية ، لا تأتي عن طريق المواثيق والمؤتمرات والكلام المجرد ، وإنما ينبغي أن يسند ذلك بإجراءات فعلية ملموسة تغير واقع حال المرأة الى حال أفضل وتصنع حلولاً عملية ومباشرة لمعوقات إشغال المرأة للمراكز القيادية .

فالتمكين ليس مجرد إجراءات فنية ، بل هو أيضاً عملية تغيير لثقافة التمييز ضد المرأة ، وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية .

إن الأوان قد آن لكي تخرج المرأة من قوقعتها ، وأن تعلن ثورتها الذاتية الواعية وأن تواجه العقبات التي تحول دون توليها المناصب القيادية .

أهمية البحث :-

يمكن القول أن أهمية البحث مستمدة من موضوعهِ ، إذ يكتسب البحث أهميته ، من الأهمية التي يحظى بها مفهوم التمكين بصورة عامة ، ولاسيما تمكين المرأة من إشغال مراكز قيادية ومؤثرة في المجتمع في ظل الظروف التي يمر بها البلد .

فالمرأة العراقية اليوم أمامها فرصة كبيرة لكي تثبت وجودها وتبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصوراتها وطموحاتها الحقيقية .

فأهمية تمكين المرأة هو كونها تمثل نصف المجتمع وقضيتها كانت ولا تزال تمثل ركناً أساسياً طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية ، فحقوق المرأة وواجباتها كانت مثار جدل طويل مابين معارض ومؤيد لهذا الحق أو ذاك .

أهداف البحث :-

إن كل بحث موضوعي يتناول أوضاع المرأة في العراق ، سيصب في صالح المجتمع والمرأة معاً ، إذ لاغنى لأحدهما عن الآخر من حيث ما يوفرهُ الأول من فرص ، ومن حيث ما تحققهُ المرأة لذاتها من إمكانات وقدرات .

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهداف البحث بما يأتي :-

١- التعرف على مفهوم التمكين في أدبيات التنمية .

٢- الوقوف على أبرز الإجراءات التمكينية للنهوض بواقع المرأة ، سواء أكانت إجراءات وطنية أم إجراءات دولية .

٣- الإشارة الى أهم المؤتمرات الدولية التي تناولت موضوع تمكين المرأة .

٤- توضيح العلاقة بين التنمية البشرية وتمكين المرأة .

تمكين المرأة

يحتاج التمكين الى سياسات محددة ، والتي هي نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج . وتنبع من ايديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافهِ البعيدة .

إن الربط بين التمكين وبين النساء لا يعني أنهُ جهد لا يتسع لفئات أخرى في المجتمع فالتمكين لا يرتبط بالنساء تاريخياً أو اصطلاحياً . ذلك لأننا نجد جذوره في خطابات الإصلاحات البروتستانتية وحركات السود المطالبين بالعدالة الاجتماعية وبحصة من القوة في التوزيع العادل للثروة . كما أن مصطلح التمكين حاضر في مجال الديمقراطية في العلوم الإدارية بل ونجد التمكين في الديانات الآسيوية كطقس روحي الهدف منهُ تقوية المتعلم عبر عملية تمكينية ذاتية بإشراف معلم متنور[1].

ان سؤالا مهماً يطرح نفسه : ما هي العوامل التي تمكن المرأة من الصعود في سلم التراتب الوظيفي لكي تشغل منزلة قيادية ؟ .

من المؤكد ان شخصية المرأة وذكائها وإرادتها تلعب كلها دوراً في تحقيق ذلك إنطلاقاً من مبدأ تأثير الفروق الفردية . غير إن هناك عوامل أخرى تمثل فرصاً تحث على ذلك . ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان التمكين لا يقف عند حدود

التدريب المهني ، او التعليمي ، أو الفني والإداري ، بل هو أبعد من ذلك . ولعل من المفيد ان نبدأ بتقديم بعض التصورات المفيدة عن معنى التمكين (Empowerment) .

يعرف هذا المفهوم طبقا لمعجم مفاهيم التنمية بكونه :

عملية بناء ثقة الأفراد بأنفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والإنتاج وإحداث التغيير نحو الأفضل وتحديداً أولئك المستبعدون تقليدياً عن عمليات إتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي أو العرقي أو غيره . يشير تمكين الفقراء الى إستنهاض قدراتهم الكامنة حتى يساعدوا أنفسهم ، وليس الى الإعانات والحصص التموينية وماشابه . ومن الوجهة القانونية يعني التمكين منح قوة قانونية أو إضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية أو مؤسسة لتسهيل أدائها . ويعني كذلك تأهيل المؤسسات وتعزيز دورها عبر تأمين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الأهداف التي تنشدها[٢] .

أو هي – طبقا للمعجم نفسه : عملية تحولية يتعلم من خلالها الرجال والنساء والفتيات والشباب المعرفة والمهارات وذلك من اجل القيام بتحليل نقدي لوضعهم والقيام بالخطوات اللازمة لتغييره أو للمساهمة في تغيير وضع النساء والمجموعات الهشة الأخرى في المجتمع . أنها بمعنى آخر اكتساب الثقة بالنفس والسعي الى تغير الوضع الراهن[٣] .

اما من الناحية الاجتماعية فقد عرف تمكين المرأة على انه المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ويبدأ تمكين المرأة بتوسيع نطاق الفرص والخيارات المتاحة لها من التسلح بعناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في المجتمع .

وهذا يعني من جملة أشياء عديدة :

أ. ان للتمكين علاقة وثيقة بالتنمية البشرية .

ب. انهُ ليس مجرد تدريب مهني أو محو أمية أو تعليم أو خدمات صحية .

ج. ان له جوانب نفسية واقتصادية واجتماعية مركبة .

وقد تعرض تقرير التنمية البشرية الوطني الى هذا المعنى المركب للتمكين حين أشار الى ان الدولة العراقية ، وبدرجات متباينة من وضوح السياسات والإجراءات عليها ان تهيئ للمرأة العراقية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (التعليم – الصحة– مراكز التدريب وغيرها) الا انها أهملت بقصد أو بدون قصد حقيقة مؤداها ان التمكين ليس مجرد إجراءات فنية بل هو أيضا عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية . فالتمكين هو عملية تتجاوز كونها عملية تدريب أو تأهيل فني ، وان البحث في التمكين ينبغي ان يميز بين الوسائل (ومثالها : التعليم والصحة والتشريعات ..) والأهداف . فمثلاً نجد ان أنظمة الرعاية الصحية وأدواتها تصطدم بالممارسات والقيم التقليدية كما ان زيادة الإنفاق على التعليم لا يعني شيئا اذا كانت برامج التعليم نفسها تحث على التمييز واللامساواة .. ان البعد الثقافي للتمكين ينبغي ان يكون حاضراً في كل رؤية تنموية بوصفه تحدياً لثقافة التمييز وهضم الحقوق أياً كانت الأطر التبريرية لتلك الثقافة . وهذا يعني ما هو أبعد من السيطرة على الموارد والمؤسسات وصناعة القرار وبناء القدرات وتحسين الإنتاجية والكفاءة وصولاً الى التركيز على تنمية قدرة فهم الذات واستيعاب حقوقها وامتلاك إمكانية الحوار الدفاعي عنها على نحو يلهم المجتمع كله مبدأ احترام حقوق البشر نساءاً ورجالاً في أية مساحة حياتيه من مساحاته[٤] .

وهذا ما تؤكد عليه أغلب الدراسات المتعلقة بوسائل تعزيز مكانة المرأة في المجتمع[٥].

يركز آخرون في تعريفهم للتمكين على الهدف منهُ ، فالتمكين يسعى ، نظرياً على الأقل ، الوصول الى وضع تمتلك فيه المرأة قدرات ومهارات وثقة ذاتية أعلى على المستوى الشخصي ومصادر أوسع وأكثر تعدداً واعترافاً وتقديراً مجتمعياً لدورها وقدراتها مع إمكان عيشها ضمن مساحة فيها العديد من الخيارات الإستراتيجية المرئية والواقعية أمامها . ان دراسة واستيعاب " مفهوم " القوة حيويان لدراسة أدبيات التمكين ودراسة أدبيات التنمية أيضاً فهي الرحم التي خرج منها التمكين كنظرية وممارسة[٦].

في ضوء ما تقدم نستطيع القول : ان تعريف التنمية البشرية يركز على كونها " توسيع لفرص الناس " وهذا يتطلب بالضرورة إيجاد بيئة تتوفر فيها هذه الفرص من خلال أدوات فاعله مثل التعليم والخدمات والصحة وفرص العمل المنتج . وغيرها ، وكذلك من خلال عملية نفسية – اجتماعية ثقافية تعزز ثقة الإنسان بنفسه وقدرته وقناعته بضرورة استثمار تلك الفرص لصالحه ولصالح مجتمعه . لأن التنمية ليست جهداً حكومياً فقط ، بل هي تنمية تشاركيه قوامها حكم رشيد وإنسان قادر على الإسهام في حياة مجتمعه بوصفه يمثل رأس مال بشري لا غنى عنه لكل جهد تنموي منتج من النواحي المادية (نمو في الدخل القومي والفردي) ومن النواحي البشرية . كما موضح في مخطط (١) :

مخطط (١)(*)
لتوضيح العلاقة بين التنمية البشرية وتمكين المرأة

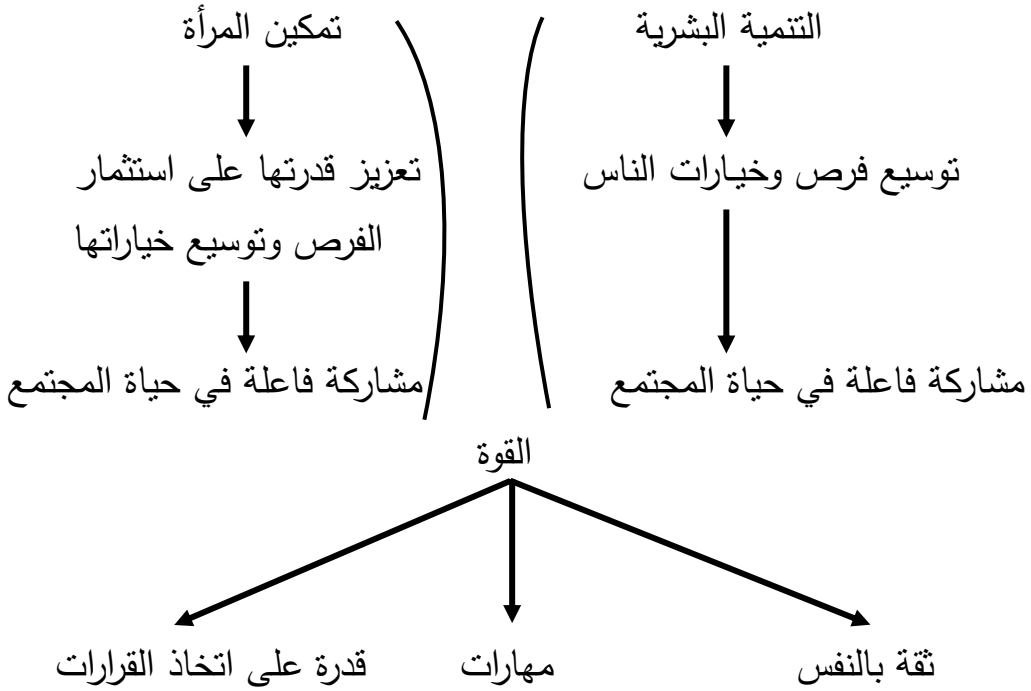

ان مراجعة للأدبيات النسوية تظهر ان النساء غالباً ما يصنفن ضمن فئة (المهمشين) و(الضعفاء) و(المعزولين عن حركة المجتمع) وهناك من تكلم عن تأنيث الفقر ، وبطالة المرأة الى غير ذلك من التوصيفات التي نستطيع ان نستشف منها معنى عاماً هو : فقدان القوة . وحين نتكلم عن التمكين نستطيع ان نصفه بإنه عملية اكتساب القوة . والتنمية البشرية بوصفها توسيع لفرص وخيارات الناس هي في الواقع عملية توفير القوة لمن لا يمتلكها من الفقراء والمهمشين والضعفاء حتى يتمكنوا من المشاركة في حياة المجتمع بوصفهم بشراً لهم حقوق وعليهم واجبات .

وهذا يتحقق عن طريق المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء لخلق مناخاً مناسباً للتنمية الفعالة في المجتمع ، وإن كانت هذه القضية تكتسب خصوصيتها من طبيعة المجتمع العراقي والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت وتؤثر في صياغة شكل وطبيعة العلاقة الجندرية[٧]. ومهما يكن من أمر فإن للنوع الاجتماعي أثره في توصيف المشهد التنموي في العراق . لاسيماً وانهُ لم يجر حتى الآن تفحص وتحليل نظري وعملي شامل ومعمق لقضايا النوع الاجتماعي في البلد[٨].

ولهذا يعتبر تمكين المرأة ضرورة ، وذلك لأهمية مشاركتها في صنع التغيير / التحول الذي يحدث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتفيد تجارب مجتمعات أخرى أنهُ ما من جماعة قادرة على تمثيل مصالح الجماعات الأخرى بكفاءة ، مهما كانت نواياها مخلصة ومهما كانت جهودها كبيرة . لذلك فالنساء أكثر قدرة على التعبير عن مصالحهن[٩].

وبناءاً على ذلك فان عملية تمكين المرأة ليست عملية تدريب أو تأهيل فني ومهني فقط . كما انها لا تقف عند حدود تعليم المرأة وتيسير وصولها الى الخدمات الصحية والاجتماعية ، بل هي عملية مركبة ذات مضمون تنموي يوفر للمرأة فرصة بناء تصور جديد للذات وللمجتمع ، وإمكانية المساهمة في مجريات الحياة الاجتماعية الى حد يعد معه جهد المرأة من المدخلات الضرورية ومن أشكال الاستثمار المطلوب لتحقيق التنمية ولذلك يقال ان تهميش المرأة وعزلها هو في الواقع خسارة كبرى للتنمية .

إذا فالمرأة ليست بحاجة الى تلك الخدمات فقط ، ولكنها بحاجة الى إعدادها الجيد وتمكينها من المشاركة بكافة المجالات فإذا كان المجتمع يرغب بالاستفادة من مساهمة المرأة في التنمية ، فعليه أن يساعدها على أداء دورها بالأعداد والإجراءات التي تجعلها قادرة على التعرف الى ذاتها أكثر ، ويتضمن هذا الأعداد إلمامها بالمعلومات الكافية في مختلف الجوانب الثقافية والبيئية والصحية ، كما يتضمن هذا الأعداد تنمية مهاراتها على استخدام هذه المعلومات في جميع نواحي الحياة ، وتدعيم اتجاهاتها وإيمانها بأهمية دورها في تنمية المجتمع ، وكذلك تنمية الوعي الثقافي لديها من خلال التعرف على ما يدور حولها في العالم المحلي والخارجي ، وهذا لا يأتي إلا عن طريق المزيد من البرامج الثقافية والخدمات التعليمية المقدمة للمرأة[١٠]. ومنها ما تقوم بهِ بعض منظمات المجتمع المدني من ندوات تدعو من خلالها الى تعزيز

مشاركة المرأة في مواقع القيادة وصنع القرار ، إتساقاً مع دعوتها للنهوض بحقوق المرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها وتأهيلها وتدريبها على مختلف المهارات المهنية والفنية[١٢].

ان سؤالا مهماً يطرح نفسه : ما هي عناصر عملية التمكين ؟

أشار تقرير التنمية البشرية الوطني الى ضرورة التمييز بين الإجراءات والآليات ، وبين الأهداف . ويمكن الاستفادة من هذا التصور لبناء تصور آخر اقرب صلة بموضوع دراستنا .

ومن أبرز تلك الإجراءات هي :

١- إجراءات وطنية : وتنقسم بدورها الى قسمين .

أ- إجراءات عامة لا تخص المرأة ذاتها على نحو مباشر : من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، توسيع نطاق التعليم جغرافياً وبشرياً بهدف رفع معدلات الالتحاق بالمدارس وتحديد معدلات التسرب والرسوب. ان هذه الإجراءات متاحة – نظرياً – لكل المواطنين لكنها قد لا تكون كذلك بالنسبة للمرأة وذلك حين لا تكون المدرسة قريبة ، او لا توجد على الإطلاق ، أو حين تكون البنية التحتية للمدارس (حمامات - ساحات ... الخ) غير مناسبة. وهو ما يتطلب إيلاء اهتمام اكبر لظروف وشروط تعليم الإناث بما في ذلك تغيير الرؤية الثقافية لهذا الموضوع وتشجيع الأسر – لاسيما في الريف على إرسال بناتهن الى المدارس . ان هذه الإجراءات تشكل قاعدة لا غنى عنها للحديث عن المرأة القيادية .

ب- إجراءات تخص المرأة بالذات: وهي أيضا إجراءات وطنية ، يبدو طابعها الرسمي واضحاً ، ولعل أفضل نماذجها يتمثل في (الكوتا) النسائية التي ارتكز اليها مفهوم التمييز الايجابي والذي أصبح للمرأة بموجبه حق إشغال (٢٥%) من مقاعد مجلس النواب ومقاعد مجالس المحافظات ووزارات الحكومة[*] ، أما النموذج الآخر فهو حرية النساء في تشكيل منظمات مجتمع مدني نسوية تدافع عن حقوق المرأة وتسهم في مسيرة نهوضها . النموذج الثالث هو إيجاد وزارة لشؤون المرأة وإيجاد لجنة عليا في ديوان مجلس الوزراء لمتابعة قضايا المرأة ومشكلاتها والعمل على إيجاد حلول لها (١٢).

ان تلك الإجراءات – التمكينية – هي إجراءات وطنية ، تشريعية وإعلامية وخدمية وغيرها ، وهي تبقى قاصرة دون ان تتماشى مع إجراءات أخرى تتمثل في الجانب النفسي للتمكين وخلاصة ايمان المرأة بحقوقها وثقتها بنفسها وقدرتها على تقديم الأدلة المناسبة على قدراتها. ان كل عملية تمكين تهمل هذا الجانب تفشل في الوصول الى نتائج ذات قيمة[**].

وبهدف تعزيز مكانة المرأة وتمكينها من ممارسة حقوقها كعنصر فاعل ومؤثر في المجتمع . لابد أن تتضمن ستراتيجية النهوض الاجتماعي بقضايا المرأة ، إقراراً بتبني سياسة حكومية على المستوى الوطني تهدف الى :

أ- إدماج المرأة في عملية التنمية .

ب- ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين .

ج- خلق مناخ ملائم لتجاوز المعوقات التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوق الإنسان .

ويتطلب ذلك وضع خطة من أولوياتها ، تحديد البيئة التمكينية (النظام القانوني والسياسي والإداري) للبلد[١٣].

٢- إجراءات دولية :

من المعلوم ان العولمة جعلت العالم مثل قرية صغيرة ازدحم في سماءها كلام كثير عن حقوق الإنسان وحريته وحقه في حكم رشيد وعقد اجتماعي قوامهُ احترام الحاكم للناس والعمل لخدمتهم . وقد نالت المرأة اهتماما كبيراً خلال العقود الماضية من ذلك كله . إذ عقدت مؤتمرات دولية عديدة (ينظر جدول (١)) كما صدرت اعلانات واتفاقيات دولية مهمة . الا انها جميعها ركزت على قضايا التمييز الذي تعاني منه المرأة دون تركيز استثنائي على مسألة إشغال المرأة للمناصب القيادية بأستثناء قرارات أو خطة عمل مؤتمر بكين وتلخصت في (١٢) مجال سميت المجالات الحاسمة وتناولنا فيما يتعلق بموضوع دراستنا بعض من تلك المجالات :

أ- عدم المساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية .

ب- عدم المساواة في اقتسام السلطة وصنع القرار .

ج- عدم المساواة في إدارة الموارد .

فضلاً عن مجالين عامين هما :

أ- عدم وجود آليات للنهوض بالمرأة .

ب- عدم احترام حقوق المرأة كإنسان .

جدول (١)
لتوضيح المؤتمرات الدولية الرئيسية حول المراة(*)

ت	اسم المؤتمر	السنة	أهدافه الرئيسية	الملاحظات
١	مؤتمر مكسيكو سيتي	١٩٧٥	المساواة – التنمية - السلم	أعلنت فيه السنة الدولية للمرأة .
٢	مؤتمر كوبنهاكن	١٩٨٠	متابعة أهداف مؤتمر مكسيكو	حث المؤتمر دول العالم على ضرورة الوصول الى المساواة المطلقة بين الجنسين .
٣	مؤتمر نيروبي	١٩٨٥	حدد (٨) مجالات استراتيجية للنهوض بالمرأة في مجالات تقاسم السلطة / وآليات النهوض بالمرأة / الالتزام بحقوق المرأة / الفقر / المشاركة الاقتصادية / التعليم والخدمات الصحية والعمالة / العنف ضد المرأة / آثار النزاعات على المرأة	ركز المؤتمر على النساء اللاجئات والمشردات وعلى ظروف المرأة في حالات الاحتلال .
٤	مؤتمر بكين	١٩٩٥	راجع المؤتمر استراتيجيات نيروبي وأورد (١٢) مجالاً حاسماً بعضها تكرر وروده في مؤتمرات سابقة كالفقر والتعليم وآثار النزاعات المسلحة فضلا عن مجالات مهمة أخرى مثل : التصوير النمطي للمرأة في وسائل الإعلام وعدم المساواة في السلطة ومواقع صنع القرار والوصول الى الموارد .	كان من اكبر المؤتمرات الدولية حول المرأة وشاركت فيه (١٨٥) دولة وفيه تأكدت أهمية : الدولة – المجتمع المدني – القطاع الخاص
٥	مؤتمر بكين + ٥	٢٠٠٠ (نيويورك)	استهدف تقويم المؤتمرات السابقة وخصوصا مؤتمرات نيروبي وبكين	

ويلاحظ ان مؤتمر بكين دعا الى تشكيل هيئات وطنية عليا للنهوض بالمرأة، كما أكد على تقديم تقارير وطنية عن أوضاع المرأة سنوياً الى المجلس الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة . وقد تعاظمت أنشطة منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيفيم والاسكوا والبرنامج الإنمائي وغيرها وتطور ذلك مؤسسياً باتجاه تكوين منظمة الأمم المتحدة للمرأة UN Women.

وإنطلاقاً من أهمية دور المرأة في عالمنا المعاصر ، أعتبرت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة (١٤) . وعقدت بعدهُ عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية للمرأة منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام ١٩٧٩ حيث اعتبرت التمييز ضد المرأة كونها أنثى جريمة مخلة بالكرامة الإنسانية (١٥).

كما دعت الكثير من المواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ الى احترام الحقوق الأساسية للإنسان دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس ... (١٦) .

ورغم القرارات التي أقرتها الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية للمرأة بخصوص إنصافها ، فإنه في مجتمعات كثيرة من عالم اليوم ، لا زالت المرأة ضحية التمييز والإهمال ، بسبب غلبة الطابع النظري وبقاء عثرات التطبيق حول تلك القرارات(١٧).

فالعبرة في مسألة حقوق الإنسان هو التمتع الفعلي بتلك القرارات ، وليس مجرد إدراجها في الدساتير والمواثيق والمؤتمرات (١٨).

فهنالك بعض القوانين والتشريعات الاجتماعية التي أسهمت في تبرير التمييز ضد المرأة وبكافة أنواعه (١٩) . مما جعل المرأة نفسها تتأقلم مع ذلك التمييز الموجه ضدها وتخضع للسيطرة الذكورية سواء أكان على المستوى الاسري أوالاجتماعي أو المهني (٢٠) .

لذا فعند مراجعة مفهوم التمكين ينبغي أن لا تغفل الاستثناءات والملاحظات التالية:

أ- ان مفهوم التمكين طغى على الأدبيات الدولية الخاصة بالمرأة دون الأخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان المجتمعات لا تتساوى من حيث أوضاع المرأة ، ومن حيث مراحلها الاقتصادية ومنظوماتها الثقافية .

ب- غالبا ما يطرح المفهوم على نحو تتداخل فيه كل العناصر التي تؤشر حالة ضعف المرأة وهامشيتها كالفقر والأمية والمرض والبطالة وغيرها على نحو يبدو معه مفهوم التمكين غير قابل للتحقيق بسهولة في سياق زمن محدد .

ج- تفضي النقطة السابقة (ب) الى مسألة الافتقار الى خطة تشخيصيه للأولويات . إذ ان برنامج عمل بكين مثلا يطرح المجالات الحاسمة دون تسلسل زمني أو تحديد للأولويات المطلوبة في مرحلة معينة بالمقارنة مع غيرها في مراحل أخرى.

ومن الأدبيات المهمة التي لابد من الإشارة اليها : القرار ١٣٢٥ الذي صدر عن الأمم المتحدة والذي ركز على أربعة مواضيع متداخلة هي :

أ- مشاركة النساء على كافة الأصعدة في صنع القرار وفي عمليات السلام.

ب- التدريب الجنساني في عمليات حفظ السلام .

ج- حماية حقوق الفتيات والنساء .

د- تعميم المنظور الجنساني في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة[٢١] .

ومن الواضح ان هذا القرار يوفر للمرأة ، أو يدعو الى أن تشغل مراكز قياديه في ظروف النزاعات والحروب بوصفها شريكاً فاعلا في عملية صنع السلام والمصالحة الوطنية . وهذا الهدف يتطلب تمكيناً من نوع خاص ينطوي على ثقافة سياسية . وإدراك لطبيعة عوامل النزاع ، وتشخيصاً لأطرافهِ والقوى الفاعلة فيه .

وفي ضوء هذا التوسع في المعنى يمكن القول ان تمكين المرأة لإشغال مراكز قيادية ، ينبغي أن يكون جزءاً من إستراتيجية شاملة ذات منظور تنموي- حضاري.

كما أن من واجب المرأة الواعية لحقوقها وواجباتها في المجتمع أن تمارس النضال لإقناع النسوة اللواتي يعملن معها والمحيط الذي تعيش فيه ، بضرورة ثقة المرأة بذاتها وبقدراتها كي تتمكن من النهوض بنفسها ، وان تعمل بجد ومثابرة لتطوير نفسها بعد أن تعرف وتدرك حقوقها المشروعة ، وهذا يتطلب منها التعرف على واقعها لتتمكن من وضع برامجها وتنفيذها بمنهجية علمية ومهنية للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مكانتها ومركزها الاجتماعي ، لاسيما إذا كانت بمركز قيادي.

ومن المهم العمل على إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة بصورة فعالة

في أداء دورها التنموي أسوة بالرجل . إذ بدون ذلك لن تتحقق النتائج المرجوة من تمكين المرأة .

التوصيات والمقترحات

لقد بات الإنسان في عراق اليوم يواجه جملة من تحديات مركبة ومتداخلة تهدد أمنه ومستقبله الإنساني ، لذا فإن رسم السياسات والبرامج التنموية تشكل أهم المنعطفات التي تحتاج الى وقفة وتعمق في دراستها وسبر أغوارها ، من خلال بناء البرامج والسياسات التي تضمد جروح المرأة وتجعلها بمأمن عن دائرة الخطر وتنتقل بها الى التنمية البشرية المستدامة . من هنا يمكن القول أن هذا البحث لا يمكن أن يكون فاعل ومؤثر في تحقيق أغراضه العلمية ما لم يحتوي على جملة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من وطأة التحديات التي تواجه تمكين المرأة وكما يلي :-

١- العمل على رفع مستوى المرأة العلمي والتعليمي ابتداءً من الأمية الى التعليم العالي ، وتركيز أهداف العملية التربوية بما فيها المناهج الدراسية الى ما يعزز الثقة بالنفس لدى الطلبة لاسيما الطالبات لبناء شخصيتهن وغرس القيم والمفاهيم الايجابية الخاصة بتنشئة المرأة وأهمية دورها ومكانتها في المجتمع . وتتولى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنفيذ ذلك .

٢- اعتماد برامج فاعلة لتمكين المرأة ، الهدف منها تعزيز ثقتها بنفسها وتطوير وعيها بذاتها ومعرفة مكامن القوة في شخصيتها ومحاولة إبرازها على نحو ايجابي ، بما يحقق إشراكها الفاعل في التنمية الوطنية الشاملة . وعلى وزارة الدولة لشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني تنفيذ ذلك .

٣- توجيه أفراد المجتمع الى أهمية مكانة المرأة ودورها في المجتمع من خلال تغيير النظرة التقليدية عنها والتي تقف بوجه مشاركتها الاجتماعية وذلك من خلال الارتقاء بتراث مجتمعنا من عادات وتقاليد والحرص على ترسيخ قيم الإنصاف والمواطنة دون تعصب وبما يضمن النظر الى المرأة بإيجابية ، وتتولى وسائل الإعلام المختلفة تنفيذ ذلك .

٤- ضرورة توعية المرأة والرجل على حد سواء بحقوق المرأة السياسية وعلى أهمية ممارسة المرأة لها ، أن الغرض منها هو زيادة قدرتها ومشاركتها في مراكز اتخاذ القرار السياسي ، من خلال عقد ندوات توعية وإرشاد تديرها منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع وزارة الثقافة ووزارة الدولة لشؤون المرأة .

٥- ضرورة الاهتمام بعملية التدريب (المتواصل) للقيادات النسوية بإشراكهن في دورات تدريبية متخصصة بتمكين المرأة بهدف تنمية أبعاد جديدة لديهن تتجاوز مجرد المعرفة والتدرج الوظيفي الى تنمية المهارات والقدرات ودوافع الانجاز وتدريبهن على كيفية إدارة المناقشات واستخدام الأساليب الموضوعية لحل المشكلات التي تواجههن في العمل . ويتولى تنفيذ ذلك معهد المرأة القيادية .

٦- تسليط الأضواء على التجارب الناجحة للقيادات النسوية المتواجدة حالياً في المواقع المختلفة وإبرازها في المجتمع بإعتبارها نماذج متميزة ورائدة تؤكد كفاءة المرأة العراقية ونجاحها في مختلف المجالات . وتتولى ذلك وسائل الإعلام بالتعاون مع الجهات التي تتواجد فيها هكذا نماذج

٧- زيادة عدد النساء المشاركات في العملية السياسية ، إذ أن نظام (الكوتا) التمييز الايجابي لايحقق سوى (٢٥%) من مشاركة في تمثيل النساء ، وهذا النظام سوف يعيق التوسع بالمشاركة النسوية مستقبلاً . ويتولى ذلك مجلس النواب ورئاسة الوزراء .

٨- نقترح إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال تمكين المرأة، للمساهمة في إستكمال الصورة عن أبرز العقبات التي تحول دون إشغال المرأة للمراكز القيادية .

الهوامش

(١) روان يوسف نتشه ، تمكين المرأة – حضور السياق المغيب وإشكاليه المعنى المفقود ، دراسة في مجلة عالم الفكر ، المجلد (٤٠) ، الكويت ، الاول من يوليو/سبتمبر ، ٢٠٠١ ، ص١٤٨ .

(٢) الاسكوا بالتعاون مع البنك الدولي ، معجم مفاهيم التنمية ، بيروت ، ٢٠٠٤ – ص٣٦ .

(٣) نفس المصدر ، ص١٠٠ .

(٤) وزارة التخطيط ، العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، ٢٠٠٨ ، ص١٥١ – ١٥٢ .

(5) Study on means to Strengthen the Role of women in conflict resolution and peace-Building , (National consultants for Iraq , Lebanon and Palestine), p.3 .

(٦) روان يوسف نتشه ، تمكين المرأة - حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود ، مصدر سابق ص١٤٣– ١٤٤ .

(*) المخطط مستوحى من فهم الباحثة لجملة من الاطر النظرية والدراسات في هذا الجانب .

(٧) د. حسن لطيف كاظم وعاطف لافي السعدون ، حال التنمية البشرية في العراق : سجل التدهور ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد (٤) ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠٩ .

(٨) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر في العراق : مقاربة من منظور التنمية البشرية ، بحوث اقتصادية عربية ، السنة (١٨) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٨ .

(٩) سميرة جعفر الموسوي ، نحو رؤية مستقبلية لعملية التغيير والتطوير الاجتماعي في مجال المرأة والطفولة – محاولة لإحداث تغيير وتطوير في البنية الاجتماعية العراقية للنهوض بالمرأة والطفولة شرطاً لبناء الدولة المدنية الحديثة ، ط١ ، شركة الحرة للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦١ .

(١٠) د. سعدي شاكر حمودي ، دور المرأة في الحياة الاجتماعية ، بحث غير منشور ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، بغداد ، تشرين الاول /٢٠١١ ، ص٦ .

(١١) فهيمة خليل أحمد العيد ، الادوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني ، بحث مقدم الى مؤتمر التوافق السنوي الثالث ، الكويت ، من ٢٠٠٦/٤/١٠ الى ٢٠٠٦/٤/١١ ، ص٥٠ .

(*) وهو ما لم يتحقق فعلا إذ لا توجد في الحكومة الحالية سوى وزيره واحدة في وزارة غير سيادية وبدون حقيبة وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة .

(١٢) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص١٤٣-١٤٤ .

(**) يذهب أمار تياسن وهو من رواد وفلاسفة التنمية البشرية ان التركيز على عنصر فعالية المرأة يأتي من الدور المأمول الذي يمكن ان تؤديه هذه الفعالية من اجل القضاء عن المظالم التي تعيق رفاه المرأة وعلاقة ذلك بصحة الاطفال وتخفيض وفياتهم وخفض نسبة الخصوبة (ينظر : روان يوسف نتشه ، تمكين المرأة – حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود ، مصدر سابق ، ص١٤٤–١٤٥) .

(١٣) وزارة التخطيط ، ستراتيجية النهوض الاجتماعي ، ورقة معدة لأغراض وضع ستراتيجية النهوض الاجتماعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول/٢٠٠٤ ، ص٢٥ .

(*) في سياق ذلك صدرت عدة اتفاقيات دولية مهمة منها : اتفاقية منع كل اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ١٩٧٩ واعلان القضاء على العنف ضد المرأة ١٩٩٣ واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ .
يراجع : حول المؤتمرات : د. نهي القاطرجي ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة - رؤية إسلامية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٦ وما بعدها .

(١٤) أخلاص فتال ، العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات في مدينة دمشق - مفاهيم وآثار صحية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم طب الاسرة والمجتمع ، كلية الطب البشري ، جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص٤٨ .

(١٥) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ، المكتب الاقليمي لغرب آسيا ، ٢٠٠٠ ، ص٤ .

(١٦) الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، مكتب الإعلام العام ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٨ ، ص٢ .

(١٧) ماهر شاكر مهدي الكواك ، العنف العائلي ضد النساء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٤ ، ص٧ .

(١٨) د. عبد اللطيف عبد الحميد نايف العاني ، الديمقراطية وحقوق الانسان طريق التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة نداء الحرية ، العدد التاسع ، أيلول/٢٠٠٩ ، ص١٣١.

(19) Strauss , M . A . Sexual in equality cultural norms and wife beating , Beverly hills . sage publications , 1977 , p. 97 .

(20) Mogan , David H. J. Masculinity and Violence , new York , free press , 1991, p. 193 .

(٢١) منظمة الامم المتحدة ، القرار(١٣٢٥) حول النساء والامن والسلام ، صادر عن جلسة مجلس الامن الدولي رقم (٤٢١٣) في ٢٠٠٠ ، وأقر في ٣١/ تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٦ .

المصادر

أولاً :- الكتب

١- القاطرجي ، د. نهى ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة - رؤية إسلامية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٢- الموسوي ، سميرة جعفر ، نحو رؤية مستقبلية لعملية التغيير والتطوير الاجتماعي في مجال المرأة والطفولة - محاولة لإحداث تغيير وتطوير في البنية الاجتماعية العراقية للنهوض بالمرأة والطفولة شرطٌ لبناء الدولة المدنية الحديثة ، ط١، شركة الحرة للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

ثانياً :- البحوث العلمية والدوريات

٣- حمودي ، د. سعدي شاكر ، دور المرأة في الحياة الاجتماعية ، بحث غير منشور، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، بغداد ، تشرين الاول/٢٠١١ .

٤- الزبيدي ، د. حسن لطيف كاظم ، الفقر في العراق - مقاربة من منظور التنمية البشرية ، بحوث اقتصادية عربية ، السنة (١٨) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٥- العاني ، د. عبد اللطيف عبد الحميد نايف ، الديمقراطية وحقوق الانسان طريق التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة نداء الحرية ، العدد التاسع ، أيلول/٢٠٠٩ .

٦- العيد ، فهيمة خليل أحمد ، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني ، بحث مقدم الى مؤتمر التوافق السنوي الثالث ، الكويت ، من ٢٠٠٦/٤/١٠ - ٢٠٠٦/٤/١١ .

٧- كاظم د. حسن لطيف ، وعاطف لافي السعدون ، حال التنمية البشرية في العراق - سجل التدهور ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد (٤) ، ٢٠٠٧ .

٨- نتشه ، روان يوسف ، تمكين المرأة - حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود ، دراسة في مجلة عالم الفكر ، المجلد (٤٠) ، الكويت ، الاول من يوليو/سبتمبر ٢٠٠١ .

ثالثاً :- رسائل الماجستير

٩- فتال ، اخلاص ، العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات في مدينة دمشق - مفاهيم وآثار صحية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم طب الأسرة والمجتمع ، كلية الطب البشري ، جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٢ .

١٠- الكواك ، ماهر شاكر مهدي ، العنف العائلي ضد النساء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب، جامعة القادسية ، ٢٠٠٤ .

رابعاً :- التقارير

١١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ، المكتب الاقليمي لغرب آسيا ، ٢٠٠٠ .

١٢- الاسكوا ، بالتعاون مع البنك الدولي ، معجم مفاهيم التنمية ، بيروت ، ٢٠٠٤.

١٣- الأمم المتحدة وحقوق الانسان ، مكتب الاعلام العام ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٨ .

١٤- منظمة الأمم المتحدة ، القرار (١٣٢٥) حول النساء والأمن والسلام ، صادر عن جلسة مجلس الأمن الدولي رقم (٤٢١٣) في عام ٢٠٠٠ ، وأقر في ٣١/تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٦ .

١٥- وزارة التخطيط ، ستراتيجية النهوض الاجتماعي ، ورقة معدة لاغراض وضع ستراتيجية النهوض الاجتماعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول/٢٠٠٤ .

١٦- وزارة التخطيط ، العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية -1